



شركة السوق المالية السعودية (تداول)

## إجراءات التداول والعضوية

الموافق عليها بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (1-82-2018)

بتاريخ 1439/11/17 هـ الموافق 2018/7/30 م

والمعدلة بموجب قرار مجلس إدارة السوق المالية السعودية (تداول) رقم (4-6-

2018) بتاريخ 1440/2/19 هـ الموافق 2018/10/28 م

والمعدلة بموجب قرار مجلس إدارة السوق المالية السعودية (تداول) رقم (1-7-

2019) بتاريخ 1440/7/13 هـ الموافق 2019/3/20 م

## جدول المحتويات

الصفحة	
3	أحكام عامة
3	الدخول إلى نظام التداول
3	أوقات التداول
4	قنوات إدخال الأوامر
4	أنواع الأوامر
5	شروط الأوامر
5	صلاحية الأوامر
5	متطلبات تمرير الأوامر
6	تعديل وتعطيل وإلغاء الأوامر
7	تنفيذ الأوامر
10	حدود التذبذب اليومية
10	الصفقات المتفاوض عليها

## 1. أحكام عامة

- 1-1- تهدف هذه الوثيقة إلى تحديد إجراءات التداول والعضوية، التي يجب على أعضاء السوق والمتداولين المسجلين اتباعها للالتزام بأحكام قواعد التداول والعضوية.
- 2-1- يجوز للسوق أن تعفي أي شخص من تطبيق أحكام هذه الإجراءات إما بناءً على طلب تتلقاه من هذا الشخص أو بمبادرة منها.
- 3-1- تكون هذه الإجراءات نافذة وفقاً لقرار اعتمادها.

## 2. الدخول إلى نظام التداول

- 1-2- حقوق الدخول
- 1-1-2- يجب على أعضاء السوق عند الدخول إلى نظام التداول الالتزام -في جميع الأوقات- بالمتطلبات التي تحددها السوق من وقت لآخر.

## 3. أوقات التداول

- 1-3- يكون تداول الأوراق المالية المدرجة من يوم الأحد إلى يوم الخميس، باستثناء العطلات الرسمية في المملكة.
- 2-3- تعلن السوق عن الأيام التقويمية المحددة لكل عطلة، وتنشرها من وقت لآخر.
- 3-3- يتبع يوم التداول تسلسل الجلسات المحدد في الجدول الآتي:
- الجدول (1):

الجلسة	الجدول الزمني (وفق التوقيت الرسمي في المملكة)
الجلسة الأولى: مزااد الافتتاح	10:00 - 9:30
الجلسة الثانية: السوق مفتوح - تنفيذ	15:00 - 10:00
الجلسة الثالثة: مزااد الإغلاق	الأوراق المالية المدرجة -ويستثنى من ذلك أدوات الدين وصناديق المؤشرات المتداولة:- 15:10-15:00
الجلسة الرابعة: التداول على سعر الإغلاق	الأوراق المالية المدرجة -ويستثنى من ذلك أدوات الدين وصناديق المؤشرات المتداولة:- 15:20-15:10
الجلسة الخامسة: السوق مغلق	الأوراق المالية المدرجة -ويستثنى من ذلك أدوات الدين وصناديق المؤشرات المتداولة:- 16:00 - 15:20 أدوات الدين وصناديق المؤشرات المتداولة: 16:00 - 15:00

- 4-3- يتاح تمرير وتعديل وإلغاء الأوامر خلال الجلسة الأولى والجلسة الثانية والجلسة الثالثة والجلسة الرابعة. ويتاح تعديل صلاحية الأمر وإلغاؤه خلال الجلسة الخامسة. ويتاح تعطيل الأوامر غير المنفذة خلال يوم التداول.
- 5-3- تُعرض الأوامر مجمعة بحسب السعر عند مستوى سعري محدد (عرض السوق بحسب السعر) خلال الجلسة الأولى والجلسة الثالثة.
- 6-3- تُطبق الأوامر في نهاية الجلسة الأولى والجلسة الثالثة وخلال الجلسة الثانية والجلسة الرابعة.
- 7-3- يحدد وقت انتهاء الجلستين الأولى والثالثة بشكل متغير يومياً خلال 30 ثانية وفق الأوقات المحددة للجلستين في الجدول (1) من هذه الإجراءات.
- 8-3- للسوق تعليق تداول أداة دين محددة لغرض دفع العوائد لمدة لا تزيد عن سبعة (7) أيام تقويمية.
- 9-3- تحدد السوق فترة تداول حقوق الأولوية بناءً على ما يحدده المصدر في نشرة الإصدار.

#### 4. قنوات إدخال الأوامر

- 1-4- لا يجوز إدخال الأوامر إلا من خلال القنوات الآتية:
- 1-1-4- قناة T: القناة المخصصة للمتداولين المسجلين لإدخال الأوامر.
- 2-1-4- قناة A: القناة المخصصة للعملاء لإدخال الأوامر من خلال المواقع والتطبيقات الإلكترونية لأعضاء السوق.
- 3-1-4- قناة A: القناة المخصصة للعملاء لإدخال الأوامر من خلال جهاز الصراف الآلي.
- 4-1-4- قناة V: القناة المخصصة للعملاء لإدخال الأوامر من خلال المكالمات الهاتفية.
- 5-1-4- قناة S: القناة المخصصة للعملاء لإدخال الأوامر من خلال الرسائل القصيرة (SMS).
- 6-1-4- قناة G: القناة المخصصة لإدخال الأوامر آلياً بناءً على تعليمات أو عمليات حسابية محددة مسبقاً (Algorithmic Trading).
- 7-1-4- أي قناة أخرى تحددها السوق من وقت لآخر.
- 2-4- يجب على عضو السوق تطبيق المعيار الثنائي للتحقق من الهوية في استعمال القناة المشار إليها في الفقرة (2-1-4) من هذه الإجراءات، وتستثنى من هذا الإجراء الأوامر المباشرة.

#### 5. أنواع الأوامر

- 1-5- أمر محدد
- 1-1-5- يُعدل سعر تنفيذ الأمر المحدد (من خلال خفضه للمشتري أو رفعه للبائع) في حال كان أفضل سعر في الأوامر المقابلة (أعلى أو أقل بحسب الحال) من السعر المحدد لذلك الأمر. وينفذ الأمر بالسعر المحدد إذا لم يكن هناك أفضل سعر في الأوامر المقابلة.
- 2-1-5- يُعدل سعر التنفيذ المشار إليه في الفقرة (5.1.1) من هذه الإجراءات للأمر بحسب أولوية دخوله إلى نظام التداول.
- 3-1-5- يمكن تنفيذ الأوامر المحددة المشاركة في الجلسة الأولى والجلسة الثالثة في أسعار الافتتاح والإغلاق الافتراضية وقد يكون هذا السعر أفضل من السعر المحدد لهذا الأمر.
- 4-1-5- يمكن تنفيذ الأوامر المحددة خلال الجلسة الرابعة وذلك بسعر الإغلاق.
- 2-5- أمر سوق
- 1-2-5- ينفذ أمر السوق (كلياً أو جزئياً) بسعر واحد في الجلسة الثانية، ويحوّل الجزء غير المنفذ من أمر السوق المنفذ جزئياً إلى أمر محدد بسعر الجزء المنفذ.
- 2-2-5- تدخل أوامر السوق في تكوين أسعار الافتتاح والإغلاق الافتراضية.
- 3-2-5- تعرض أوامر السوق في (عرض السوق بحسب السعر). ولا يكون عرض السوق بحسب الأمر متاحاً أثناء الجلسة الأولى والجلسة الثالثة.
- 4-2-5- عند نهاية الجلسة الأولى، يلغى أي أمر سوق قائم غير مطابق كلياً أو جزئياً.

5-2-5- عند نهاية الجلسة الثالثة، يحوّل الجزء غير المنفذ من أي أمر سوق إلى أمر محدد بسعر الإغلاق. وفي حال لم يتكون سعر الإغلاق، يُلغى أي أمر سوق قائم غير مطابق كلياً أو جزئياً.

## 6. شروط الأوامر

1-6- يجوز أن يكون الأمر مشروطاً بأحد الشروط الآتية:

1-1-6- التنفيذ أو الإلغاء (FoK): يعني تنفيذ الأمر كاملاً بمجرد أن يصبح متاحاً للمطابقة، وفي حال عدم تحقق ذلك

يلغى الأمر على الفور. ويجب مراعاة الآتي:

أ الشرط متاح لأوامر السوق والأوامر المحددة.

ب الشرط غير متاح لأدوات الدين.

ج الشرط غير متاح في الجلسة الأولى والجلسة الثالثة.

2-1-6- التنفيذ والإلغاء (FaK): يعني تنفيذ الأمر جزئياً على الأقل بمجرد أن يصبح متاحاً للمطابقة، وفي حال عدم

تحقق ذلك يلغى الأمر (أو الجزء غير المطابق) على الفور. ويجب مراعاة الآتي:

أ الشرط متاح لأوامر السوق والأوامر المحددة.

ب الشرط غير متاح لأدوات الدين.

ج الشرط غير متاح أثناء الجلسة الأولى والجلسة الثالثة.

3-1-6- الكمية الخفية: يعني الإفصاح عن جزء من كمية الأمر، وعند مطابقة الجزء المُفصح عنه، يُفصح عن جزء

مماثل من الأوامر ذاته. ويجب مراعاة الآتي:

أ- تحسب كامل كمية الأمر الخاضع لهذا الشرط في حساب أسعار الافتتاح والإغلاق الافتراضية.

ب- الشرط متاح للأوامر المحددة.

ج- الحد الأدنى لكمية الأمر هي (50.000) ورقة مالية.

د- الحد الأدنى للجزء المفصح عنه هو (5%) من إجمالي كمية الأمر.

## 7. صلاحية الأوامر

1-7- يجب تحديد صلاحية الأوامر عند إدخالها، وذلك حسب الآتي:

1-1-7- جلسة: يعني بأن الأمر صالح للتنفيذ كلياً حتى نهاية الجلسة الأولى أو الجلسة الثالثة، على أن يُمرر الأمر

خلال الجلسة الأولى أو الجلسة الثالثة في نفس اليوم.

2-1-7- يوم: يعني بأن الأمر صالح للتنفيذ كلياً حتى نهاية الجلسة الرابعة (أو الجلسة الثانية إذا كانت الجلسة الرابعة

لا تنطبق كما في حالة أدوات الدين والصناديق المؤشرات المتداولة) في ذلك اليوم.

3-1-7- صالح حتى إلغائه (GTC): يعني بأن الأمر صالح للتنفيذ كلياً حتى (30) يوماً من تاريخ تمريره.

4-1-7- صالح حتى تاريخ معين (GTD): يعني بأن الأمر صالح للتنفيذ كلياً حتى تاريخ معين، وبحد أقصى (30) يوماً

من تاريخ تمريره.

## 8. متطلبات تمرير الأوامر

1-8- يجب على عضو السوق التأكد من أن الأوامر الممرّرة إلى نظام التداول تستوف المتطلبات الآتية:

1-1-8- وحدة تغير السعر: أن يكون سعر الورقة المالية من مضاعفات وحدة تغير السعر المعتمدة وفق الجدول

الآتي:

الجدول (2):

شرائح الأسعار (باستثناء أدوات الدين)	وحدة تغير السعر (باستثناء أدوات الدين)
أقل من 10 ريال سعودي	0.01 ريال سعودي
10 إلى 24,98 ريال سعودي	0.02 ريال سعودي
25 إلى 49,95 ريال سعودي	0.05 ريال سعودي
50 إلى 99,90 ريال سعودي	0.10 ريال سعودي
عند أو أعلى من 100 ريال سعودي	0.20 ريال سعودي
أدوات الدين	
يُحدد سعر أدوات الدين بنسبة مئوية من قيمتها الإسمية، وتكون وحدة تغير السعر المستخدمة هي (0.001%)	

- 2-1-8- حد التذبذب: أن يكون سعر الورقة المالية مستوفياً متطلبات حدود التذبذب المشار إليها في القسم (11) من هذه الإجراءات.
- 3-1-8- وحدة تغير الكمية: أن تكون كمية الأمر ورقة مالية واحدة أو إحدى مضاعفاتها.
- 4-1-8- قيود الملكية: تنفيذ الأمر لا يخل بالقيود النظامية أو القيود التي يحددها المصدر.
- 5-1-8- أي متطلبات إضافية تنشرها السوق من وقت لآخر.

9. تعديل وتعطيل وإلغاء الأوامر

1-9- تعديل الأمر:

- 1-1-9- يتيح نظام التداول تعديل الأمر بعد تمريره من حيث: (1) السعر (2) الكمية (3) الكمية الظاهرة (4) الصلاحية.
- 2-1-9- يخضع الأمر المعدل للمتطلبات الواردة في القسم (8) من هذه الإجراءات.
- 3-1-9- يؤثر تعديل الأمر على أولويته (المشار إليها في القسم (10) من هذه الإجراءات) وفق الجدول الآتي:

الجدول (3):

المجال المعدل	الجلسات	النتائج المتعلقة بالأولوية
السعر	الجلسة الأولى والجلسة الثانية والجلسة الثالثة	يؤدي ذلك إلى فقدان الأولوية
الكمية الكلية	الجلسة الأولى والجلسة الثانية والجلسة الثالثة	- الزيادة تؤدي إلى فقدان الأولوية - الانخفاض لا يؤدي إلى فقدان الأولوية
الكمية الظاهرة	الجلسة الأولى والجلسة الثانية والجلسة الثالثة	- الزيادة تؤدي إلى فقدان الأولوية - التحديث يؤدي إلى فقدان الأولوية - الانخفاض لا يؤدي إلى فقدان الأولوية
المدة الزمنية	الجلسة الأولى والجلسة الثانية والجلسة الثالثة والجلسة الرابعة والجلسة الخامسة	لا يوجد تغيير في الأولوية

2-9- إلغاء الأمر:

1-2-9- يتيح نظام التداول إلغاء الأوامر غير المنفذة.

3-9- تعطيل الأمر:

1-3-9- يتيح نظام التداول تعطيل الأوامر غير المنفذة.

2-3-9- لا يمكن تنفيذ الأمر المعطل.

3-3-9- يفقد الأمر أولويته (المنصوص عليها في القسم (10) من هذه الإجراءات) عند تعطيله.

4-3-9- يبقى الأمر المعطل في نظام التداول إلى أن يُنشط من المتداول المسجل. وعند تنشيط الأمر، يجب استيفاء المتطلبات الواردة في القسم (8) من هذه الإجراءات.

## 10. تنفيذ الأوامر

- 1-1-10- تصنف الأوامر عند تمريرها إلى نظام التداول بناءً على نوعها (بيع أو شراء) وسعرها ووقت دخولها إلى نظام التداول.
- 2-2-10- تُحدد أولوية الأمر بناءً على سعره ووقت دخوله إلى نظام التداول. يُعطى أمر الشراء الأعلى سعرًا أولوية أعلى. وعلى العكس، يُعطى أمر البيع الأقل سعرًا أولوية أعلى.
- 3-3-10- يكون لأوامر السوق أولوية أعلى دائمًا.
- 4-4-10- يكون ترتيب أولوية الأوامر الممّزة بالسعر نفسه وفق وقت دخولها إلى نظام التداول، تُنفذ الأوامر عند تمريرها في البداية أولًا.
- 5-5-10- تشارك الأوامر الممّزة في الجلسة الأولى أو الجلسة الثالثة في حساب أسعار الافتتاح والإغلاق الافتراضية خلال هذه الجلسات.

6-6-10- تحسب السوق أسعار الافتتاح والإغلاق الافتراضية حسب الآتي:

- 1-6-10- يحدد نظام التداول سعر الحد الأقصى من الكمية التي يمكن تداولها من الأوراق المالية.
- 2-6-10- إذا كان هناك سعران أو أكثر قد يتداولان الكمية نفسها، يحدد نظام التداول السعر الذي يترك أقل حد الأدنى المتبقي، وهو عدد الأوراق المالية غير المطابقة بهذا السعر.
- 3-6-10- إذا وُجد سعران أو أكثر بنفس الحد الأدنى المتبقي، يحدد نظام التداول السعر وفق الآتي:
- أ- الأعلى سعرًا عند عدم توازن الكمية غير المطابقة في طرف الشراء فقط.
- ب- الأقل سعرًا عند عدم توازن الكمية غير المطابقة في طرف البيع فقط.
- ج- (ج) متوسط أسعار (أ) و(ب) عند عدم توازن الكمية غير المطابقة في الطرفين (البيع والشراء). يقرب متوسط السعرين إلى أقرب وحدة تغير السعر عندما الإمكان.

الجدول (4):

يقدم المثال التالي حساب أسعار الافتتاح والإغلاق الافتراضية (لكل من الجلستين الأولى والثالثة):

الحد الأدنى المتبقي	الحد الأقصى للكمية المتداولة	كمية البيع المتراكمة	كمية أمر البيع	السعر	كمية أمر الشراء	كمية الشراء المتراكمة
		600	300	1.08		
200	100	300	100	1.07	100	100
100	100	200	100	1.06	0	100
100	100	100	100	1.05	100	200
				1.04	300	500

في المثال أعلاه، هناك ثلاثة أسعار يمكنها إنتاج العدد الأقصى من التداول وهو (100). ونظرًا لوجود أسعار متعددة، ينتج عن حساب الحد الأدنى المتبقي سعرين (1.05) ريال سعودي و(1.06) ريال سعودي. ولعدم توازن الكمية غير المطابقة في نفس الطرف بالنسبة للسعرين، فإن سعر الافتتاح سوف يكون متوسط السعرين، مقربًا إلى أقرب وحدة مستخدمة لتغيير السعر.  $(1.06 + 1.05) / 2 = 1.055$  تُقرب إلى (1.06).

7-10- للسوق إجراء التعديلات اللازمة على سعر الافتتاح والإغلاق على مستوى السوق كاملاً أو لورقة مالية محددة وفق ما تراه مناسباً.

8-10- ينشر سعر الافتتاح والإغلاق الافتراضي إلى جانب كمية الافتتاح والإغلاق الافتراضية، التي تعني كمية الأوراق المالية التي يمكن تداولها بهذا السعر.

9-10- سعر الافتتاح الافتراضي الأخير للجلسة الأولى هو سعر الافتتاح، ويشترط أن يتكون مع أوامر نتج عن تطابقها صفقة عادية واحدة على الأقل. وإذا لم يتكون سعر افتتاج افتراضي، فإن سعر الافتتاح هو السعر المرجعي كما هو محدد في الفقرة (11.2) من هذه الإجراءات.

10-10- سعر الإغلاق الافتراضي الأخير للأوراق المالية في للجلسة الثالثة هو سعر الإغلاق ويشترط أن يتكون مع أوامر نتج من تطابقها صفقة عادية واحدة على الأقل. وإذا لم يتكون سعر الإغلاق الافتراضي يكون سعر الإغلاق هو سعر آخر صفقة خلال اليوم. وإذا لم يتكون سعر آخر صفقة خلال اليوم يكون سعر الإغلاق هو السعر المرجعي كما هو محدد في الفقرة (11.2) من هذه الإجراءات.

11-10- يتم حساب سعر الإغلاق لأدوات الدين وصناديق المؤشرات المتداولة باستخدام سعر آخر صفقة.

12-10- ترفض الأوامر الممزره في فترة التطابق بين الجلسة الأولى والجلسة الثانية وبين الجلسة الثالثة والرابعة.

13-10- 1 عند تمرير أمر جديد أثناء الجلسة الثانية، يتأكد نظام التداول من وجود أمر مقابل يطابقه معه. وإذا كان الأمر قابلاً للتنفيذ الفوري، تتكون صفقة واحدة أو أكثر. وحتى ينفذ الأمر فوراً، يجب أن يكون الأمر:

1-13-10- أمر سوق مع وجود أوامر متاحة في الجانب المقابل.

2-13-10- أمراً محدد للشراء بسعر أعلى من أو يساوي أقل عرض.

3-13-10- أمراً محدد للبيع بسعر أقل من أو يساوي أعلى طلب.

14-10- يمكن تنفيذ الأوامر كلياً أو جزئياً، وقد ينتج عن الأوامر المحددة العديد من الصفقات الجزئية بأسعار مختلفة عند عدم وجود كمية كافية عند أول مستوى سعر مقابل للأمر المحدد الجديد، ويشترط أن يكون مستوى السعر الثاني في نطاق السعر المحدد، وتستمر العملية في نطاق السعر المحدد للأمر.

15-10- 10.14 يمكن أن ينفذ الأمر المحدد عدة مرات في أوقات مختلفة، وعلى سبيل المثال: قد ينتج عن الأمر تنفيذ جزئي عند الدخول، بينما يمكن تنفيذ الجزء الباقي في مرحلة لاحقة قبل انتهاء صلاحيته.

16-10- توضح الأمثلة الآتية تحديد السعر في الجلسة الثانية:

1-16-10- أمثلة على أوامر ذات كمية كافية في الطرف المقابل:

الجدول (5):

يهدف المثال التالي إلى إيضاح التنفيذ الكامل على أفضل مستوى سعري:

يتضمن المثال الآتي الأوامر المحددة فقط في جانب الطلب عند تمرير أمر سوق لبيع (100) ورقة مالية.

عرض		طلب	
السعر	الكمية	السعر	الكمية
		85	200
		84	400
		83	1000

النتيجة: تنفيذ أمر البيع مقابل أعلى حد للطلب؛ مما ينتج عنه التنفيذ التالي: المباع (100) بسعر (85) ريال سعودي.

الجدول (6):

يوضح المثال الآتي التنفيذ الكامل على مستويات مختلفة للسعر:

يتضمن المثال الآتي الأوامر المحددة فقط في جانب الطلب عند تمرير أمر بيع (1000) ورقة مالية بسعر (83) ريال سعودي.



عرض		طلب	
السعر	الكمية	السعر	الكمية
		85	200
		84	400
		83	1000

النتيجة: بيع (200) ورقة مالية بسعر (85) ريال سعودي، و(400) ورقة مالية بسعر (84) ريال سعودي، وبيع الكمية المتبقية (400) ورقة مالية بسعر (83) ريال سعودي.

10-16-2- أمثلة على أوامر ذات كمية غير كافية في الطرف المقابل:

الجدول (7):

يحتوي المثال الآتي على أوامر محددة في جانب الطلب فقط عند تمرير أمر سوق لبيع (2000) ورقة مالية.

عرض		طلب	
السعر	الكمية	السعر	الكمية
		85	200
		84	400
		83	1000

النتيجة: بيع (200) ورقة مالية بسعر (85) ريال سعودي، لعدم إتاحة الكمية للتنفيذ في أفضل مستوى سعر عند ذلك يحول أمر السوق (1800) سهم متبقي إلى أمر بيع محدد لعدد (1800) بقيمة (85) ريال سعودي.

الجدول (8):

يحتوي المثال الآتي على أوامر محددة في جانب الطلب فقط عند تمرير أمر السوق لبيع (2000) ورقة مالية بسعر (82) ريال سعودي.

أمر جديد لبيع (2000) ورقة مالية بسعر (82) ريال

عرض		طلب	
السعر	الكمية	السعر	الكمية
		85	200
		84	400
		83	1000

النتيجة: بيع (200) بسعر (85) ريال سعودي وبيع (400) بسعر (84) ريال سعودي وبيع (1000) بسعر (83) ريال سعودي عند عدم إتاحة الكمية للتنفيذ، يحل الأمر المحدود تلقائياً محل (400) سهم متبقي في جانب البيع بسعر (82) ريال سعودي.

- 17-10 - تُحدث الصفقات العادية بيانات التداول اليومية التالية: الأعلى والأدنى، ومتوسط السعر، وسعر الافتتاح والإغلاق. كما تُحدَّث جميع الصفقات (العادية والصغيرة) بيانات التداول اليومية التالية: عدد الصفقات، وكمية وقيمة الصفقات.
- 18-10 - يحسب وينشر السوق السعر الاسترشادي لإصدار أسهم حقوق أولوية وكل حق يخول لحامله الاكتتاب بسهم جديد بسعر الطرح، ويعتمد سعره الاسترشادي على الفارق بين السعر الحالي للسهم وسعر الطرح باستخدام المعادلة التالية:
- $$\text{القيمة الاسترشادية لحق الأولوية} = \text{سعر السهم الحالي} - \text{سعر الطرح الجديد للسهم}$$

## 11. حدود التذبذب اليومية

1-11- مع مراعاة المتطلبات المنصوص عليها في القسم (10) من هذه الإجراءات، ينفذ الأمر على الأوراق المالية المدرجة - باستثناء أدوات الدين - بسعر ضمن حدود التذبذب اليومية وتُحدد هذه الحدود مقابل السعر المرجعي وتكون صالحة خلال يوم التداول.

2-11- السعر المرجعي هو سعر إغلاق يوم التداول السابق، بما في ذلك أي تعديلات أخرى - حيثما تنطبق -، وإذا لم يكن هناك سعر إغلاق سابق، يستخدم سعر الإدراج سعراً مرجعياً.

3-11- تُعيّن حدود التذبذب اليومية العلوية والسفلية في نظام التداول قبل بدء الجلسة الأولى باستخدام نسب مئوية مكونة مسبقاً.

4-11- تُعيّن حدود التذبذب اليومية حسب الآتي:

(أ) 10٪ للأوراق المالية المدرجة في السوق الرئيسية.

(ب) 20٪ للأوراق المالية المدرجة في السوق الموازية.

(ج) تحسب وتحدد نسبة حد التذبذب اليومي لحقوق الأولوية المتداولة كل يوم بناء على الحركة المطلقة لسعر الأسهم المسموح الاكتتاب بها، وفق المعادلة الآتية:

$$\text{حد التذبذب اليومي لإصدار أسهم حقوق أولوية} = \text{القيمة الاسترشادية لحق الأولوية عند الإغلاق} \pm (\text{قيمة التغير في سعر السهم}) \div \text{سعر الإغلاق لحق الأولوية} - 1$$

(د) الحد الأدنى لحد التذبذب اليومي لحقوق الأولوية المتداولة هو  $\pm 1\%$ .

5-11- للسوق تعديل حدود التذبذب اليومية للأوراق المالية.

## 12. الصفقات المتفاوض عليها

1-1-12 مقدمة

1-1-12- الصفقة المتفاوض عليها هي عندما يقرر كلٌّ من البائع والمشتري كمية وسعر الأوراق المالية المدرجة محل الصفقة.

2-1-12- تحسب الصفقات المتفاوض عليها ضمن عدد الصفقات المتداولة في السوق وعدد وقيمة الأوراق المالية المتداولة.

3-1-12- لا تحسب الصفقات المتفاوض عليها في حساب سعر آخر صفقة، وأعلى وأدنى سعر للورقة المالية، وسعر الافتتاح والإغلاق، وحساب مؤشر السوق ومؤشرات القطاعات.

## 2-12- آلية تنفيذ الصفقات المتفاوض عليها

- 2-12-1- إذا كان البائع والمشتري عميلان لعضوي سوق مختلفين، يجب اتباع الخطوات الآتية:
- أ- يُمرر عضو السوق الخاص بالبائع أمراً لتنفيذ الصفقة من خلال نظام التداول وفق ما تحدده السوق.
- ب- يُشعر عضو السوق الخاص بالبائع السوق فوراً -وفق النموذج الذي تحدده السوق- بعد إدخال الأمر المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة.
- ج- تسلم عضو السوق الخاص بالمشتري إشعاراً لقبول الأمر المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة في نظام التداول.
- د- يشعر عضو السوق الخاص بالمشتري السوق فوراً -وفق النموذج الذي تحدده السوق- بعد قبول الأمر المستلم وفق الإشعار المشار إليه في الفقرة الفرعية (ج) من هذه الفقرة.

## 2-12-2- إذا كان البائع والمشتري عميلان لعضو السوق نفسه، يجب اتباع الخطوات الآتية:

- أ- يُمرر عضو السوق أمر تنفيذ صفقة البائع والمشتري في نظام التداول، كما تحدده السوق.
- ب- يُشعر عضو السوق، السوق فوراً -وفق النموذج الذي تحدده السوق- بعد تمرير الأمر المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة.

## 3-12- الإشعار بتنفيذ الصفقة المتفق عليها:

- 1-3-12- يستلم أعضاء السوق تأكيداً من خلال نظام التداول عند تنفيذ الصفقة.
- 2-3-12- تُعرض معلومات الصفقة المنفذة على موقع السوق الإلكتروني.

## 4-12- متطلبات الصفقات المتفاوض عليها:

- 1-4-12- قبل تمرير أمر لتنفيذ صفقة إلى نظام التداول، يجب على عضو السوق التأكد من الآتي:
- أ- ألا تقل قيمة الصفقة عن مليون ريال سعودي.
- ب- التزام الصفقة بحدود التذبذب اليومية للأوراق المالية محل الصفقة.
- ج- يجب أن تكون الصفقة المطلوبة حقيقية، وألا تكون لغرض الرهن أو الضمان أو التقييد المباشر أو غير المباشر بالأوراق المالية ذات العلاقة بالصفقة، ويتحمل عضو السوق وعميله المسؤولية كاملة إذا ثبت خلاف ذلك.

## 2-4-12- يجب على عضو السوق الخاص بالمشتري والبائع في صفقة متفاوض عليها في جميع الأوقات الالتزام بالآتي:

- أ- اتباع آلية الصفقات المتفاوض عليها وفق أحكام هذا القسم.
- ب- التأكد من أن جميع المعلومات المدخلة والمقبولة دقيقة وكاملة.
- ج- استيفاء أي متطلبات أخرى منصوص عليها في قواعد التداول والعضوية وإجراءات التداول والعضوية، حيثما تنطبق.